السفير الهندي قدم التهاني لأبناء الجالية بمناسبة الذكرى الـ 65 لتأسيس الجمهورية

سونيل جين: علاقات الهند مع الكويت تمتد منذ أمد طويل وهي وثيقة ومتنامية

تقدم سفير جمهورية الهند لدى الكويت سونيل جين بمناسبة الذكرى الـ 65 لتأسيس جمهورية الهند، بأحر التهاني الى جميع افراد الجالية الهندية في الكويت، معربا عن شكره لأصدقائنا الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الاخرى لتهانيهم الحارة لنا.

وقال جين في تصريح له بهه المناسبة إن دستور الهند يعكس رؤية آبائنا المؤسسين، وكذلك قيمنا معتقداتنا، وفي هذا اليوم اصبحت الهند المستقلة جمهورية ذات سيادة وعلمانية وديمقراطية، وعلى مدى العقود الستة الماضية لوجودنا كجمهورية، آمنت الهند مكانا لنفسها في المجتمع الدولة كدولة ملتزمة بالوئام العالمي والعدالة والمساواة، اننا مواطنون فخورون كون بلدنا اكبر ديمقراطية واكثرها تنوعا وحيوية في العالم والتي ترتكز على سيادة القانون واعلام حر وقضاء مستقل.

واضاف قائلا: لقد شهد العقدان الماضيان تغيرات تحولية في الاقتصاد الهندي، لقد كان من بين الاقتصادات الديمقراطية الرئيسية الاسرع نموا في العالم، اننا بالفعل ثالث اكبر اقتصاد من حيث تعادل القوة الشرائية، وعلى الرغم من ان النمو الاقتصادي في الهند قد تراجع الا ادنى مستوياته خلال هذا العقد بنسبة 5 في المئة في عام 2012 وقد اكد البنك الدولي في تقريره الاخير بان النمو في الهند سيتراسه الانتعاش في الطلب العالمي وزيادة الاستثمار المحلي ويتوقع ان يتوسع الاقتصاد الهندي بنسبة 6.2 في المئة في عام 2014 - 2015 لقد تعهدت الحكومة سلسلة من الاصلاحات منذ اواخر عام 2012 لتحسين بيئة الاعمال والنمو لخلق فرص عمل.

واستطرد السفير الهندي: نحن عالميا من بين اكبر 20 مصدرا للبضائع ومن بين اكبر 10 مصدري الخدمات، كما اننا ايضا من الرائدين في مجال انتاج المواد الغذائية في العالم لامتلاك الهند قطاعات خدمات ممتازة لتكنولوجيا المعلومات وخدمات مدعومة بتكنولوجيا للعمليات التجارية والمعرفة، ويجري تطوير بعض المنتجات والخدمات المتطورة في الهند سواء من قبل الشركات متعددة الجنسيات والشركات الهندية كذلك، وتهدف سياسات الحكومة الى تحقيق نمو سريع مع عدالة اجتماعية ومساواة.

وأكد ان الهند احرزت تقدما ملحوظا في مجال تكنولوجيا الفضاء واستكشاف الكواكب في العقد الماضي وقامت باتخاذ خطوات كبيرة في الاستفادة من النظم الفضائية العاملة في مختلف جبهات التنمية الوطنية التجارية والاستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية لقد قامت الهند وبنجاح باطلاق مركبة فضائية الى المريخ بتاريخ 5 نوفمبر 2013 الامر الذي وضع البلاد على المسار الصحيح كي تصبح الهند الدولة الاولى في اسيا التي تصل الى الكوكب الاحمر، ان اختيار الطيران الناجح لمرحلة التبريد الاصلية على متن الرحلة gslv-d5 بتاريخ 5 يناير 2014 كان معلما تكنولوجيا رئيسيا في تحقيق الاعتماد على الذات في تكنولوجيا تبريد مركبات الاطلاق في الهند.

وقال ان البنية التحتية امر بالغ الاهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الهند، ففي خطة السنوات الخمس الاخيرة والتي انتهت بتاريخ 31 مارس 2012 قمنا بانفاق حوالي 500 مليون دولار امريكي على البنية التحتية، وفي خطة السنوات الخمس الحالية، نهدف الى استثمار تريليون دولار امريكي، ولتشجيع الاستثمار الاجنبي في البلاد، قامت الحكومة في العام الماضي باعلان عدد كبير من اجراءات انظمة السياسة العامة، ومع ان الهند تقوم باجتذاب الاستثماري في مختلف القطاعات، لقد قامت شركاتنا بالاستثمار بشكل ملحوظ في الخارج في السنوات القليلة الماضية من خلال عمليات الدمج والاستحواذ او عن طريق الاستثمارات المباشرة، الامر الذي ساعدها في الوصول الى الاسواق ذات النمو المرتفع، واكتساب المعرفة والتكنولوجيا، وتحقيق وفورات اقتصادية في الحجم والنطاق، والاستفادة من الاسماء التجارية الدولية، والى جانب الاتصال الفعلي نحن نقوم بخلق رابط الكتروني كذلك، اننا واحد من اسرع اسواق الاتصالات نموا في العالم ان الطاقة هي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادية ففي العام الماضي قمنا باضافة قدرة جديدة لاكثر من 20000 ميغاوات ومع ذلك آخذين بالاعتبار حماية البيئة، نتجه الهند نحو مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

> ■ بلادنا من بين أكبر 20 مصدراً للبضائع عالمياً وأعلى 10 من مصدري الخدمات
>
> ■ منطقة الخليج مجال مهم لسياستنا الخارجية ولنا مصالح حيوية في بقاء أمنها واستقرارها

السفير سونيل جين

وذكر السفير جين أن الهند تواصل كونها الوجهة المفضلة للمستثمرين الاجانب لقد اجتذبت الهند استثمارات اجنبية مباشرة بقيمة 16.85 مليون دولار امريكي خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر 2013 ومنذ الانفتاح الاقتصادي مرت اسواق راس المال الهندية بنقلة نوعية في العقدين الماضيين، حيث قدمت افاقا غير مسبوقة للمستثمرين ورجال الاعمال العالميين، ان البرنامج الذي قدم مؤخرا والذي يسمح للمستثمرين الاجانب المؤهلين «qfls» للاستثمار في الاسهم الهندية وصناديق الاستثمار المشتركة وسندات الشركات قد اثار الاهتمام البالغ في منطقة الخليج كذلك.

وشدد على ان معدلات النمو العالمية المستدامة مكنتهم من متابعة جدول اعمالنا للنمو الشامل والعادل وتكريس مزيد من الموارد للقطاع الاجتماعي مثل القضاء على الفقر وسوء التغذية والامراض ومحو الامية وكذلك القضاء على الفجوة بين الريف والحضر، وعدم المساواة الاجتماعية والفوارق الاقليمية، لقد قامت الحكومة بالمبادرة بعدد من برامج التنمية الاجتماعية التي تهدف الى النمو الشامل مثل برنامج المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية وبرنامج سوارنجاياتني غرام سواروزغار يوجنا «برنامج توظيف اهل القرى» وغيره الكثير وفي عام 2013 قامت الحكومة بسن قانون الامن الغذائي والذي سيستفيد منه 75 في المئة من سكان الريف لدينا ونصف سكان المناطق الحضرية لدينا، ان هذا هو اكبر مجهود من نوعه في العالم ككل، لقد قامت الهند بتنفيذ العديد من برامج المنح الدراسية لتمكين الاطفال الفقراء واولئك الذين ينتمون الى شرائح اضعف من الحصول على فرص التعليم، ويتم تقديم وجبات طعام يومية لحوالي 110 ملايين طفل في المدارس في اطار مشروع وجبة غذاء منتصف اليوم وهذا البرنامج له فائدة كبيرة على الصعيدين التعليمي والغذائي للاطفال، ان قوتنا في مجال تكنولوجيا المعلومات يتم الاستفادة منها في تحويل برامج الحوكمة وتنفيذ خطط الرعاية الاجتماعية.

واضاف بالقول: كأمة ذات مسؤولية فإن اداء علاقاتنا الخارجية منذ الاستقلال في 1947 كان العمل على تعزيز السلام والتنمية، ان الهند تسعى دائما لعلاقات ذات المنفعة المتبادلة مع جميع البلدان في العالم وتحقيقا لهذه الغاية فهي تعمل في القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل الارهاب والتغير المناخي والازمة الاقتصادية العالمية والطاقة والامن الغذائي، ان خبرتنا في معالجة التحديات التنموية في اطار ديمقراطي وتركيزنا على بناء التقارب والتوافق ساعدتنا على لعب دور رئيسي في التصدي للتحديات الدولية، فضلا عن تعزيز وتشجيع السلام والتقدم والازدهار على الصعيد العالمي.

> ■ مواطنونا يلعبون دورا مهماً في تعزيز العلاقات الثنائية ويتمتعون بسمعة حسنة كونهم كادحين وموهوبين ومنضبطين
>
> ■ نحاول باستمرار تحسين جودة خدماتنا لتسهيل سفر الكويتيين إلى الهند لجميع الأغراض

وأوضح السفير الهندي ان منطقة الخليج، هي جزء ممتد لمنطقة الجوار، وهي مجال هام من سياستنا الخارجية، ان للهند مصالح حيوية في امن واستقرار منطقة الخليج بأكملها الشرق الاوسط برمته والتي تستضيف حوالي 7 مليون مواطن هندي، كما ان المنطقة هي مصدر لما يقرب من ثلثي متطلبات الهند من النفط الخام وهي اكبر منطقة تجارة بالنسبة لنا لاكثر من 26 في المئة من تجارتنا العالمية.

واشار إلى ان علاقات الهند مع الكويت تمتد منذ امد طويل وهي وثيقة ومتنامية، لقد كنا جزء لا يتجزأ من حياة وادراك كل منا للآخر لاجيال عدة، ومشاركتنا سوية متعددة الجوانب وهي مستمرة في النمو ان علاقتنا تتجاوز الروابط التاريخية والثقافية لتشمل السياسية والتجارية والمصالح الاقتصادية، وقد وصل اجمالي التجارة الثنائية مع الكويت خلال عام 2012 - 2013 الى 17.649 مليار دولار امريكي، ان الهند كانت وعلى الدوام من افضل الشركاء التجاريين للكويت وقد شهدت السنوات الاخيرة انفتاح فرص جديدة في قطاعات مثل الموارد البشرية والسياحة الطبية والضيافة وتكنولوجيا المعلومات، ان الاستثمارات الكويتية الى الهند هي حوالي 3 مليارات دولار امريكي وهي بتزايد مستمر، ان هيئة الاستثمار الكويتية تدرس زيادة استثماراتها في الهند، بالاضافة الى استثمار الاسهم الاخيرة لمبلغ 5.37 مليون دولار في مؤسسة شبكة الطاقة الكهربائية للهند المحدودة.

وقال سونيل جين إن الزيارات رفيعة المستوى والتبادلات الاخرى بين بلدينا قامت بتوفير منصة لتعزيز العلاقات الثنائية بشكل اكبر واستكشاف افاق جديدة للتعاون، لقد قام سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء لدولة الكويت الصديقة، بزيارة رسمية الى الهند في الفترة من 7 وحتى 10 نوفمبر 2013، وخلال الزيارة تم التوقيع على اتفاقية لنقل الاشخاص المحكوم عليهم، ومذكرة تفاهم بين معهد الخدمة الخارجية «fsi» ومعهد سعود ناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي، ومذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الرياضة وشؤون الشباب، والبرنامج التنفيذي للتبادل الثقافي والاعلامي للاعوام 2013 - 2016، وبرنامج التبادل التعليمي حول التعاون في مجال التعليم والتعلم للاعوام 2013 - 2016، كما قام معالي الشيخ ناصر صباح الاحمد الصباح، وزير شؤون الديوان الاميري بزيارة الى الهند في مارس 2013.

ولفت إلى ان الجالية الهندية في الكويت تلعب دورا هاما في تعزيز العلاقات الثنائية، انها متواجدة عمليا في كل شريحة من شرائح المجتمع الكويتي، ولها سمعة حسنة كونها كادحة وموهوبة ومنضبطة وملتزمة بالقانون ان مساهمة جاليتنا في تنمية ازدهار الكويت هي محل التقدير، واود ان اغتنم هذه الفرصة لاعرب عن امتناني العميق للخير الذي ينعم به ابناء الجالية الهندية من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت ولنوايا الطيبة لشعب دولة الكويت الصديق.

وأوضح السفير الهندي أن السفارة تحاول باستمرار تحسين جودة خدماتها، ولتسهيل امر سفر المواطنين الكويتيين الى الهند لغرض الاعمال التجارية او السياحة او للعلاج او للدراسة، قامت السفارة بتحرير سياسة منح التاشيرات الخاصة بها، كما قامت السفارة باتخاذ العديد من الاجراءات من اجل رفاهية الجالية الهندية في الكويت، حيث يمكن الآن للجالية الوصول لنا على مدار الساعة وطيلة ايام الاسبوع في حالات الطوارئ كما ان السفارة تعمل للقيام وبوقت قريب مركزا لخدمات جوازات السفر والتاشيرات في منطقة العباسية، حيث ان عددا كبيرا من ابناء الجالية يقيمون في تلك المنطقة، اننا نحاول تعزيز صندوق الرعاية الاجتماعية لدينا حتى يتسنى لنا القيام بتوفير تذكرة سفر والرعاية الطبية لاي مواطن في محنة من ابناء الجالية من تلك الصندوق.

وأكد ان لدى السفارة خدمة «البيت القنصلي المفتوح» حيث يمكن لاي مواطن هندي مقابلة مسؤول قنصلي رفيع المستوى دون موعد مسبق للنظر في اي امور معلقة، وبالاضافة الى ذلك يقوم «مركز رعاية العمال الهنود» والذي تم اقامته في السفارة في سبتمبر 2009، بتقديم نظام الدعم اللازم لعمالنا من خلال مكتب المساعدة ومكتب الشكوى العمالية والخط الساخن الذي يعمل طيلة الـ 24 ساعة في جميع ايام الاسبوع، والسكن المجاني والاستشارات القانونية المجانية، ونظام مصادقة عقود العمل، واو ان اغتنم هذه الفرصة لاؤكد على السفارة لن تدخر جهدا في رعاية القضايا التي تهم جاليتنا باقصى قدر من الحساسية والاهتمام.

ووفي ختام تصريحه قال سفير جمهورية الهند لدى الكويت سونيل جين: نحن نلزم انفسنا من جديد خدمة شعبنا ووطننا الام والقضية الاكبر للانسانية، اتمنى لكل فرد من ابناء الجالية الهندية في الكويت الصحة الجيدة والازدهار، كما اغتنم هذه الفرصة لاعرب عن اطيب التمنيات بالصحة الجيدة والخير واستمرار الرفاه لحضرة صاحب السمو امير دولة الكويت ولسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء ولشعب دولة الكويت الصديق.

تتمات

لا تنازل عن

موجودة من مجالس سابقة ، لافتا انه لولا ضرورتها واهميتها لما تعاقبت من برلمانات سابقة .

واوضح عاشور في تصريح خاص لـ «الصباح» ان المتوقع اقراره في الجلسة المقبلة هو زيادة علاوة الابناء فقط ، منوها الى ان الحكومة تجاوبت مع ملف القرض الاسكاني ، وان المجلس تجاوب معها من باب التعاون ، وانها مطالبة في الوقت الحالي بتكرار تعاونها في قضيتي زيادة الاولاد وبدل الايجار

اضاف انه سوف يتقدم باقتراح بمقتضاه تنخفض التكلفة المالية التي تعترض عليها الحكومة فيما يتعلق بزيادة الابناء ، حيث تصرف الزيادة منذ اقرار القانون للجدد بواقع ثلاثة ابناء ، يحصل على 75 دينارا لكل مولود وما زاد على ثلاثة ابناء يحصل على 50 دينارا كما هو معمول به ، وبالتالي ينخفض العبء على ميزانية الدولة ، مشيرا إلى ان معدل الاسرة الكويتية كان في السابق من 7 الى 10 افراد وانخفض ليصل من 5 الى 7 اشخاص ، وفي الوقت الحالي نتيجة الضغوط وزيادة التكلفة اصبح عدد الاسرة في اغلب دول العالم يتراوح من 3 الى 5 افراد .

وحول بدل الايجار قال عاشور انه لابد من ايجاد جملة من الضوابط تتعلق بالموضوع ، لاسيما في ظل ارتفاع الايجارات المبالغ فيها والتي اصبح المواطنون لا يتحملونها ، مطالبا الدولة ممثلة في الحكومة بضرورة اقرار ضوابط واقعية للايجارات ، حيث لا نترك زيادة العقود للزيادة كل خمس سنوات مفتوحة ، بل يجب ان تكون بنسب معينة بحد اقصى من 5 الى 10 في المئة .

من جانبه شدد النائب محمد طنا على ان زيادات الابناء وبدل الايجار والعسكريين ملفات مستحقة يجب ان يتم اقرارها ، نتيجة للارتفاع المتزايد في الاسعار التي لا يستطيع اصحاب الدخول المحدودة مجابهتها ، لافتا إلى انه «اذا كان الحكومة لديها اعتراض ، فنقول لها ان نواب الامة مصرون ، واذا تريدون التعاون فايدينا ممدودة لاجل الخروج بما يرضي الشعب».

واوضح طنا في تصريح خاص لـ «الصباح» انه يتوقع اقرار علاوة الاولاد في الجلسة المقبلة ، وبالنسبة لزيادة بدل الايجار كشف ان هناك تباينا نيابيا حوله ، متمنيا الوصول لصيغة توافقية ترضي الجميع .

اضاف انه «اذا ما ردت الحكومة قانون علاوة الاولاد ، فان نواب الامة سوف يقرونه بالاغلبية المطلقة» .

وعلي صعيد زيادة العسكريين بين طنا انه تم الاتفاق في اللجنة المالية والاقتصادية بالاغلبية ، على تحديد الزيادة بالنسبة للافراد ضباط الصف بـ 250 دينارا للاقل من 25 سنة ، وشريحة من 25 الى 30 سنة يمنحون 300 دينار ، وبالنسبة لفئة الضباط يحصلون على 400 دينار تشمل جميع المتقاعدين منذ 1991 .

واشار إلى ان اللجنة الرباعية ابلغت اللجنة المالية باعداد آلية ترضي الجميع وتضمن الاستمرارية على ان تقدم لمجلس الامة واللجنة المالية خلال شهر.

بدوره نفى النائب د. خليل ابل ان تكون الزيادات موضوع ازمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة ، مشيرا إلى ان الكل سوف يقبل بنتائج التصويت على مشاريع القوانين.

واضاف د. ابل في تصريح خاص لـ «الصباح» انه يتوقع اقرار قانون زيادة الاولاد في الجلسة المقبلة ، حتى وان كان ليس ما هو مطلوب بـ 75 دينارا ، لافتا إلى ان هناك تباينا حول زيادة بدل الايجار ، كما نوه بأن أصل المشكلة يعود الى وجود عوائل وضعها المعيشي سيئ جدا ، ولابد من السعي للارتقاء بمستواهم من خلال انشاء المشاريع او الاسهم في شركات يكتتب فيها المواطنون نظرا للغلاء الفاحش الذي عجزت الحكومة عن السيطرة عليه.

وعلى صعيد ما يثار بان هذه القوانين شعبوية ، وان النواب يسعون للتكسب الانتخابي من خلالها ، قال د. ابل ان من يردد ذلك هم اناس لا ينظرون الى اصل المشكلة والغلاء المعيشي ، وعدم قدرة الحكومة على كبح جماح التجار في فرض الزيادة بالاسعار ، مشددا انه لن يسمح ان تقع فئة من الشعب الكويتي تحت رحمة التجار وطالب بضرورة ان يتحمل الجهاز التنفيذي للدولة مسؤولياته ويتصدي لتعمد زيادة الاسعار.

واكد انه اذا كانت الحكومة عاجزة عن التصدي لجشع بعض التجار ، فان نواب الامة قادرون على القيام بهذا العمل من خلال تشريع القوانين التي تحد من هذه الظاهرة ، مشيرا إلى ان لديه حزمة من القوانين تصب بهذا الصدد سوف يتقدم بها خلال الايام المقبلة .

بدوره اعتبر النائب خليل الصالح على أن «الحكومة لديها مشكلة بشأن القوانين التي تتعلق بالزيادات المالية ، مرجحا أن تقوم الحكومة بكثير من المناورات من أجل منع مقترحات زيادات علاوة الأولاد التي اقرتها لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أخيرا».

ولفت إلى ان «اغلب اعضاء مجلس الامة يؤيدون زيادة علاوة الأولاد ، ويجب أن يتم التوصل إلى آلية لضمان تمرير هذه الزيادات ل، اسيما انها مستحقة في ظل واقع ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة الذي يعاني منه المواطنون».

وذكر أن «على الحكومة أن تدرك أن النواب لن يتنازلوا عن إقرار القوانين التي تتصل بمستوى معيشة المواطن ،وعليها كذلك أن تعمل على حلحلة الملفات التي تسبب إزعاجا للمواطنين، بالتعاون مع المجلس ، وعلى رأسها القضية الإسكانية التي تشكل أولوية قصوى لكل الأطراف».

من ناحيته أعرب النائب حمدان العازمي عن أمله في أن تصبح الزيادة على علاوة الابناء 100 دينار على الأقل ، «نظرا لما يعانيه المواطن من اعباء مالية كبيرة تثقل كاهله ، بيد انه ومن باب التعاون النيابي مع الحكومة تم التوصل إلى اقرار 75 دينارا» ، مشيرا في الوقت نفسه إلى انه «رغم التعاون مع الحكومة ، غير اننا نرى تعسفا حكوميا ليس الأول من نوعه ، ولكننا نراه مع اي قانون ينصف المواطن ويرفع معاناته».

وشدد على ان «زيادة علاوة الابناء تعتبر من اكثر المطالب المستحقة والعادلة ، ان كنا نريد تحقيق الانصاف للمواطنين في الوقت الذي نجد فيه الهدر الحكومي يتواصل بالملايين هنا وهناك داخل وخارج البلاد».

اضاف: «وفقا لما جاء في مذكرة الحكومة لرفضها زيادة علاوة الاولاد فإن زيادة الأولاد تكلف الميزانية حتى تاريخ 2014/4/1 مليارا و250 مليون دينار، شاملة تكاليف المدة السابقة الخاصة بالتامينات والبالغة 885 مليون دينار، مع ملاحظة أن هناك تكلفة سنوية تبلغ 265 مليون دينار، ولكننا لو نظرنا فيما انفقته الدولة خلال السنتين الماضيتين فقط من هبات ومساعدات للدول الخارجية نجد انها قدمت نحو 74 منحة بمبلغ 970.577.242.332 وذلك حتى 2014/1/19».

واكد ان «هذه الزيادة تعتبر زيادة مستحقة وعلى الحكومة الا تتذرع وتماطل فمن حق للمواطن اقرار هذه الزيادات وفقا للدستور فالدولة ملزمة دستوريا بدعم المواطن وهي ليست «منة» من الحكومة.

وعن بدل الايجار قال العازمي إنه في حال تطبيق الزيادة الجديدة 250 دينارا، فان اجمالي المبلغ الذي سوف يصرف هو 26 مليونا و500 الف دينار ، بمعدل سنويا 318 مليونا والفرق بسيط جدا».

وتساءل: «لماذا عندما يتعلق اي قانون بالمواطن وتحسين مستواه المعيشي نجد الحكومة تقف بالمرصاد ضد هذه القوانين؟ وترضخ للجماعات القادرة على التاثير في قرار مجلس الوزراء؟».

من جهة أخرى أعلن رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فيصل الشايع أن اللجنة ستستأنف مناقشتها لقانون «بي أو تي» اليوم الأحد لدراسة الملاحظات الحكومية المقدمة على القانون، لتتمكن بعدها من التوصل إلى تصور نهائي للقانون.

ولفت الى «اللجنة بحاجة إلى اجتماع آخر سيعقد قريباً لإقرار القانون مادة تلو الأخرى، ليتم إعداد التقرير ورفعه إلى جدول أعمال المجلس».

وأوضح أن «اللجنة ستتجه إلى استكمال مناقشتها للتعديلات على قانون المناقصات العامة في المرحلة المقبلة، وذلك بعد الانتهاء من الـ «بي أو تي»، لا سيما أن اللجنة بدأت في مناقشتها، إلا أن تكليفات المجلس ساهمت في تأخر إنجازها».

وافاد بان «اللجنة ستستكمل جدول أولوياتها التشريعية في ما بعد».

ورأى أن «تقريري اللجنة بشأن زيادة علاوة الأولاد وبدل الإيجار مدرجان على جدول أعمال مجلس الأمة ، وموعد مناقشتهما يعتمد على التوجهات النيابية بتقديم تلك البنود لإقرارهما في نهاية المطاف».

كما تناقش اللجنة التشريعية البرلمانية خلال اجتماعها اليوم الاقتراحات بقوانين المقدمة بشأن المدن الإسكانية ، وتعديل بعض أحكام قانون تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى تنفيذ وبناء المحطات الكهربائية.

وتبحث اللجنة أيضا مجموعة من الاقتراحات بقوانين الخاصة بالرعاية السكنية ، منها الاقتراح بمساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالمرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة في القرض الإسكاني، والاقتراح بتخصيص نسبة من الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.

على صعيد آخر يحضر وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة علي العمير اليوم اجتماع لجنة الأموال العامة ، للرد على أسئلة اللجنة بشأن العقد المبرم بين شركتي نفط الكويت وشل العالمية ، وكذلك الرد على كل ما يتصل بعمليات تهريب وقود الديزل ، وهذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها العمير اجتماعا للجنة باعتباره وزيرا.

الخالد: أمن

متفردة تستحق الاشادة والتقدير كونها جسدت بجلاء حكمة الشعب اليمني الشقيق وتصميمه على الانتصار لإرادته في صناعة التحول السياسي المأمول.

وقال ان دول المجلس تابعت الجهود التي تقوم بها حكومة الوفاق الوطني وجميع الاطراف اليمنية في تنفيذ المبادرة الخليجية والنتائج التي خلص اليها مؤتمر الحوار الوطني الشامل وما تحقق خلال العامين الماضيين من انجازات على صعيد تعزيز مسار العملية السياسية القائمة في اليمن والمضي بخطوات ثابته نحو بناء الدولة اليمنية الجديدة.

وثمن الدور الذي قامت به بعثات دول مجلس التعاون في اليمن من خلال متابعتها لخطوات الحوار وترجمة ثوابت ومواقف دول المجلس الراعية للتوافق الوطني بين كافة مكونات الاطراف السياسية اليمنية.

واشاد ايضا بالدور المحوري الذي قامت به القيادة اليمنية ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي في الدفع بالعملية السياسية القائمة في البلاد وتهيئة الاجواء والمناخات المواتية لإنجاح مؤتمر الحوار والحرص على تعزيز روح التوافق والوصول إلى ما تحقق من انجازات تحتفل بها اليوم.

وشدد على دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومساندتها لخيارات الشعب اليمني الشقيق في بناء حاضره ومستقبله ودعم المرحلة التالية من المبادرة الخليجية.

وكان الخالد اكد امس أن أمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن دول مجلس التعاون مشدد على حرصها على الوقوف مع الشعب اليمني في كل المراحل والظروف والاوقات.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الخالد لـ«كونا» فور وصوله إلى العاصمة اليمنية صنعاء للمشاركة في حفل اختتام مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن.

وقال الشيخ صباح الخالد «يسرني ان انقل امنيات وتهاني الاخوة اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي وللشعب اليمني بمناسبة نجاح اعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل ونحن سعداء في مجلس التعاون بهذه النتيجة الايجابية التي تمت وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية».

واضاف ان الشعب اليمني اثبت للعالم اجمع حرصه على مستقبله وحرصه على تحقيق الاستقرار والنماء والازدهار مؤكدا ان دول مجلس التعاون حريصة على دعم اليمن في الجانبين السياسي والاقتصادي.

وكان في استقبال الشيخ صباح الخالد لدى وصوله الى صنعاء رئيس الوزراء اليمني محمد سالم باسندوه ووزراء الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي والتربية والتعليم والشباب والرياضة والكهرباء وسفير دولة الكويت في صنعاء فهد سعد المبع والملحقون الدبلوماسيون فيصل سعد المطيري ومحمد فاضل الشطي وفيصل غلاب الديحاني.

الكندري: سيف

واكد حرصه على رفع المعاناة عن المواطنين والنهوض بمستوى الخدمات التي يضطلع بها الجهاز التنفيذي في البلدية إلى المستوى المأمول مضيفا ان اياديه ممدودة للجميع من أجل التعاون وإيجاد أساليب عمل غير نمطية بقصد الوصول إلى حلول مستحدثة للحد من السلبيات التي تعترض مسيرة التقدم «وفي تقديرنا ان الحل السليم يجب أن يبدأ بمعرفة الداء حتى نجتهد في إيجاد الدواء».

واوضح ان الارتقاء بمستوى الخدمات لن يتأتى الا من خلال الإدارة في الميدان وهو ما يقتضي التخلي عن البقاء في الغرف المغلقة والاكتفاء بما يسمعه أو يقرأه المسؤول دون أن تقع أعينه على الحقيقة في أرض الواقع وايجاد الحلول الجديدة غير النمطية.

واعرب الوزير الكندري عن استعداده الى التدخل الشخصي في حل وازالة العقبات التي تعترض مسيرة الاصلاح والتطوير مشددا على ضرورة انجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة واحسان معاملة المراجعين وسماع شكاواهم باصغاء والمبادرة الى إعطاء كل ذي حق حقه والمساواة فيما بينهم.

العبيدي : تطبيق

عن حوادث الطرق، وقال العبيدي لـ «كونا» أمس خلال استقباله الفريق الاستشاري الكندي الزائر للكويت والمتخصص في مجال الإصابات والحوادث بمناسبة انتهاء زيارتهم للبلاد ان النموذج الكندي يعد من البرامج الناجحة في مجال علاج حالات الإصابات الخطرة الناتجة عن حوادث الطرق.

واشار الى انه عند البدء في تطبيقه بكندا ساهم في تقليل نسبة الوفيات من 50 في المئة في عام 1993 الى 18 في المئة عام 1998 ثم 9 في المئة عام 2002 الى ان وصلت النسبة الى 4 في المئة في الوقت الحالي، واكد ضرورة تطبيق هذا البرنامج الصحي في التعامل مع الحالات والاصابات الخطرة بما يتناسب مع النظام الصحي في الكويت اضافة الى تفعيل برامج الوقاية من الحوادث خاصه في ظل ارتفاع نسب الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق في البلاد.

حملات مرورية

واكدت إدارة الإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحافي أمس أهمية الالتزام بالانضباط المروري للحد من وقوع الحوادث وتأمينا لسلامة قائدي المركبات ومرافقيهم مشيرة الى ان دوريات المرور الثابتة والمتحركة إضافة إلى نقاط التفتيش ومباحث المرور بالزي المدني وكاميرات الضبط المرور تتولى تحرير المخالفات بحق المخالفين.

نائبة عراقية

دعت الحكومة الى مطالبة كردستان بايضاح هذا الامر.

وقالت نصيف في بيان صدر، أمس ان «قيام سلطة كردستان بإعفاء الكويتيين والإماراتيين من تأشيرة الدخول «الفيزا»، سابقة خطيرة وانتهاك صريح للدستور الذي ينص في المادة 110 منه على أن منح تأشيرة الدخول للعراق من الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية»، متسائلة «بأي حق تسمح سلطة الإقليم لأشخاص غير عراقيين بالدخول الى شمال العراق دون استكمال الإجراءات القانونية، ومن أعطاهم الصلاحية والتفويض لرفع تأشيرة الدخول عن الكويتيين والإماراتيين».

واضافت نصيف ان «العراقيين يقفون في طوابير طويلة عند بوابة أربيل بانتظار السماح لهم بالدخول الى الإقليم، وفي النهاية يتم منع غالبيتهم»، داعية الحكومة العراقية الى «مطالبة سلطة كردستان بإيضاح حقيقة هذا الأمر».

عشرات القتلى

سياسية أخرى معارضة للحكومة.

وأوضحت المصادر أن ستة أشخاص قتلوا في محافظة الجيزة ، حيث قتل ثلاثة أشخاص في منطقة أرض اللواء وشخصين في منطقة أبو قتادة بالقرب من حي فيصل و آخر في ميدان مصطفى محمود.

كما قتل شخصان آخران في الاشتباكات التي جرت بين قوات الأمن ومتظاهرين من جماعة الإخوان المسلمين في ميدان رمسيس بالقرب من ميدان التحرير في القاهرة.

وكان مصدر أمني قد أعلن مقتل شخصين في المنيا خلال اشتباكات دارت بمنطقتي ابوهلال وشارع الحسيني.

كما أصيب 15 شخصا في الجيزة والإسكندرية والفيوم والإسماعيلية والمنيا.

وقد أطلقت قوات الامن المصرية الغاز المسيل للدموع لتفريق جموع المتظاهرين في القاهرة.

وذكرت التقارير أن المحتجين يشملون ناشطين علمانيين وإسلاميين مؤيدين للرئيس المصري، محمد مرسي، الذي عزله الجيش في 3 يوليو الماضي إثر مظاهرات ضخمة ضد سياساته، وقد وقعت الاشتباكات بين قوات الأمن ومسيرة يشارك فيها أعضاء حركة شباب 6 أبريل وجبهة ثوار في ميدان مصطفى محمود بالجيزة.

كما استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لفض مسيرة مناوئة للحكومة أمام دار القضاء العالي بوسط القاهرة.

من جهة أخرى تواصل أنصار الحكومة الحالية على ميدان التحرير لإحياء الذكرى.

وانتظر عشرات المواطنين أمام جسر قصر النيل، المدخل الغربي لميدان التحرير، استعدادا للدخول إليه علما بان القوات المسلحة مكلفة بتامينه من خلال التاكد من بطاقات الهوية وتفتيش المشتبه بهم.

ورفع بعض الداخلين إلى ميدان التحرير صور وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي، وسط إجراءات أمنية مشددة، ونصبت عدة منصات في الميدان، حيث رفع متظاهرون أعلام مصر وهتفوا بشعار «إنزل ياسيسي، عايزك تبقى رئيسي».

وأغلقت قوات الجيش الميدان أمام حركة السيارات إذ تمركزت الآليات العسكرية أمام المتحف المصري والشوارع المحيطة.

وألقت طائرات القوات المسلحة، آلاف الأعلام المصرية ، وكوبونات الجوائز، على المواطنين في ميدان التحرير، وامتدت الاشتباكات إلى منطقة السويس شرقي البلاد، حيث استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق متظاهرين.

وتجاوب عدد كبير من المارة مع تحركات قوات الأمن، رافعين أعلام مصر وصور الفريق أول عبدالفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، مطالبين قوات الشرطة بـ«مواصلة محاربة الإرهاب والدفاع عن أرواح المصريين». كما نظم مؤيدون للسيسي احتفالات في عدد من المحافظات، رفعوا خلالها أعلاما مصرية وصورا له.

إلى ذلك ذكرت مصادر طبية مصرية أن خمسة عسكريين مصريين لقوا حتفهم جراء تحطم مروحية عسكرية تابعة للجيش شمال سيناء ، أمس السبت .

وكان المتحدث الرسمي للجيش المصري، العقيد أحمد محمد علي، أكد في بيان أصدره على صفحته الرسمية على «فيسبوك» أنه «في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم السبت ، سقطت طائرة مروحية عسكرية بمنطقة جنوب الخروبة شمال سيناء». وأشار المتحدث العسكري إلى أن التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الحادث والبحث عن طاقمها». يشار إلى أن الجيش المصري يعزز من وجوده شمال سيناء ، في أعقاب عمليات التفجير التي تستهدف من حين لآخر مقرات أمنية تابعة للشرطة ، وتكبد في صفوفه خسائر بشرية ، كان آخرها مصرع 25 جنديا في منتصف شهر أغسطس من عام 2013.

في سياق آخر نفت مصادر ليبية الإفراج عن الدبلوماسيين المصريين المختطفين في ليبيا ، وذلك بعدما وردت أنباء بإطلاق سراح ه